

وعلى منع لبت ريباً قابراً وعمراً. وكذا في الفعل وكأن لأن الفعل المذكور
 مختاراً ومختاراً ومشتبه به. والخبر المحذوف لبت كالمثل لا من خبر المسند
فأقول فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
 على النبي فمن رفع مديكته وذلك مجبول عبد المصطفى والرسول
 من الاول لانه الثاني اي ان الله يصل ويصليكم يصلون وليس
 عطفاً على الموضوع يصلون خبراً عما لئلا تتوارد عاملاً على مجول
 واحد. والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف معنى الجهد
 وقال المفسر في قوله تعالى ان الله يحب المتطهرين ان يحمم عظامه ولو ادرك
 ان المتطهرين على وجهين فادرك والحسن ان المذكور بمعنى الطهر
 يحق القول ان التردد في الاعادة كقوله فلا يكون ما هو رايه. والاعتقاد
 العباد في بيت الكتاب. ليراهن ولو تأمل الآ. ولها في مقارن الترتيب
 ان ترى المقدرة الناصبة لطبيعتها لا تضره لانه لا يقصرون الموضوع
 مكتوفه البراق وانما تدح النسب بالخبر والنصون مع ان راي المذكور
بصريح قول الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو
 العطف بالنسبة الى الله تعالى اسمه والى المتكبر الاستغفار والى
 المومنين بعضهم لبعض. واما قول الجاهل في تقدير مهابت اخائها النص
 الاشتراك والاضل عدم لما فيه من الالفاظ حتى ان قولاً نفوه ثم المنهون
 ليقولون متى غارضه مما حاله في الاصل كالجواز فدم عليه. الثاني
 انما لا تعرف في القرينة فعلاً واحداً مختلف معناه باختلاف المستبدلين
 اذ اكان الاستناد حقيقياً. الثالث انه ان الرحه فعلها امتنع والصلوة
 فعلها فاضر والاحتقن فقتله القاصر المتعدى. والرابع انه لو قيل
 صلى عليه دعا عليه انغكر المعنى. وحق المترادف في صحه خلول كل ما تحل
 الاض. واما اير القيد والصلوب فيها قول سيويه ان فاذا رجحالك

اي

اي على محمها فادرك لان فعل الجمع اعرس من فعل الحساب والان في الجمل
 وهو في الابه فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا تنتم الاحتبان والاطر بل
 اعتقاد وجيز وذلك لا يراه كهم. واما قول العرب في البيت فمردود
 واحوال الناس في اللباس والاحشام مختلفه حال اهل المدن والحال
 اهل البوير وحال اهل الريف مختلف. وهذا اجاباً لمختري عن رسالته
 ابنه وقال العادات في مثل ذلك متباينه واحوال العرب خلاف احوالهم
الشرط الثاني ان لا يكون ما حذف كالحرف ولا يحذف الفاعل
 والناصب ولا المشبهه. وقد مضى الر على قول ان مالك في موعود افعال الا
 وقال الكسائي وهشام والشهيد في محضه وضرت ريباً ان الفاعل
 محذوف لامضمر. وقال ابن عطية في شرحه في مثل الفوقه الذين كذبوا اليمين
 بسن المثال مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثال محذوف فمردود
 اراد تفسير المقصود وان في شرحه المثال مستتراً فارتفسيره وهذا لا يرد
 فانه قال بقدره بسن مثلاً وقد يفسر بشيوعه على تفسيره فاعلم وتسن اعند
 والضراب ان مثل القوم فاعل وحذف الموضوع اي مثل هؤلاء ومضاه
 اي مثل الذين كذبوا والاختلاف في جواز حذف الفاعل مع حذف جواز الواجب
 وباعيد الله وزيادته **الثالث** ان لا يكون موكلاً وهذا
 الشرط اول من ذكره الاحقش منع في نحو الذي ربت ريباً ان يوكد الفاعل الحذف
 لقولك نفسه لان الموكب مردد للبطول والحاذف مردد للاختصاص وتبعه القاد
 فز في كتاب الاعمال قول الراسخ في ان هذا لسحران القدر ان هذا
 لما استخران فقال الحذف والتاكيد بالأم متساويان ويتبع اهل الفصح
 فعال وكما لمحصاة لبحر الذي ضربت نفسه ريباً كما لا يرد عا
 افقتس لما فيها جميعاً من بعض الغرض ويسمى اربالاً فقال لا يحون
 حذف عامل المضد الموكب كضرت ضرباً لان المعصوم به بقية عامله

Copyrighted material from University